علم إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية

مراجعة عز الدين المناصرة

- صدر حديثاً (2010)، كتاب (محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية) للبروفيسور فؤاد حمدي بسيسو، عن منشورات (اتحاد المصارف العربية)، ويقع الكتاب في (652 صفحة). ويتكون الكتاب من (اثني عشر فصلاً)، مع دليل علمي تطبيقي لإدارة الأزمات.

- تأسس (علم إدارة الأزمات) في منتصف الستينات من القرن العشرين في دراسات (جامعة هارفرد)، لكن معظم ما كتب حوله، بدأ في أواخر الثمانينات، وهو علم ينتمي إلى العلوم الإنسانية، مثل: علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس، والإدارة العامة، وإدارة الأعمال. أما تعريف (الأزمة)، فهو حسب المؤلف فؤاد حمدي بسيسو: (حالة من اضطراب كبير في مسار النشاط ونموه في المستوى الاقتصادي الكلي، أو الجزئي، أو على نطاق المؤسسة، الذي ينتقل من المستوى المستقر والمتوازن إلى تلك الحالة، نتيجة توافر مجموعة من العوامل الهيكلية الذاتية، وعوامل في البيئة الداخلية والخارجية – تؤدي إلى تراجع ملحوظ في مستوى النمو، ثمَّ إلى انهيار في القدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وتهديد المصالح، وتحقيق خسائر في (قيمة الأصول والثورة)، ينعكس في النهاية في تهديد بقاء المؤسسة واستمراريتها وكيانيتها – (ص: 475). وفيما يلي (قراءة مونتاجية) للكتاب:

الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر عبارة عن القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تشير إلى قرب حدوث أزمة، مثل:

1. الارتفاع غير الحقيقي في أسعار الأسهم.
2. الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
3. التطورات غير الإيجابية في سعر الفائدة وسعر الصرف والمضاربات وتدهور أسعار العملة الوطنية.
4. ضعف القطاع المصرفي، ومواجهته لمشكلة السيولة.
5. تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتصاعد أزمة الديون، واستنزاف احتياطي العملات الأجنبية.
6. انتشار الفساد، والأخطاء الفادحة في السياسات الاقتصادية والمالية.
7. تعرُّض الشركات المدرجة أوراقها المالية في السوق المالي لأزمات واضطرابات، تؤثر على أسعارها في السوق المالي.

- وهنا لا بد من اتخاذ خطوات تنفيذية لنظام الإنذار المبكر للأزمات: بتوفير نظم الإنذار المبكر التي تتسم

بالكفاءة والفاعلية في تطوير أدوات التحليل، والتنبؤ بالأزمات، وتوفير القاعدة المعلوماتية، وتدريب الكوادر المسؤولة عن إدارة الأزمات بشكل مستمر، وإقامة أنظمة اتصال وتنسيق مع كافة المؤسسات ذات الصلة بمواضيع الأزمات المالية في الداخل والخارج، وإقامة أنظمة اتصال مع المؤسسات الإقليمية والدولية من أجل التشاور.

معايير أخلاقية مهنية:

تبحث المؤسسات دائماً عن الغطاء الفلسفي والأخلاقي لتبرير أعمالها، مما يكسبها ثقة الآخرين، إذْ لا يكفي حصولها على مميزات الحداثة الشكلية التقنية (استعمال أحدث منتجات التكنولوجيا)، فليس بالتكنولوجيا وحدها تحيا المؤسسة، وتنمو وتحصل على ثقة الرأي العام، وهذه الثقة لا يصنعها (الأكفاء غير النزيهين)، حتى لو أتقنوا استعمال التكنولوجيا، بل يضعها الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة وشهرة في الطهارة الإدارية. وهنا يحدّد (فؤاد حمدي بسيسو) عدّة رسائل موجهة حول التمسك بأخلاقيات المهنة: أولها رسائل موجهة إلى (الهيئات الرقابية)، ودعوة إلى عدم حصر اهتمامها بمصالح الجهات التي تراقبها، والتركيز على مصلحة المجتمع والمواطنين، وينبغي ربط أنظمة الحوافز لدى المؤسسات المالية، بالمبادئ الأخلاقية، مع ضرورة الحذر في منح الامتيازات للموظفين، التي يمكن أن تؤدي إلى خلق تضارب في المصالح، وضعف الالتزامات الأخلاقية، وينبغي تجنُّب إحلال التعليمات الرقابية، محل التعليمات والمعايير الأخلاقية.

الخصخصة، والانفتاح المتسرع:

بدأت بذور الأزمة الاقتصادية العالمية، منذ بدأ التخلّي عن نظام مدفوعات (بريتون – وودز – Brit-ton woods)، عام 1971. وما أعقب ذلك من سياسات اقتصادية (أميركية: ريغان)، وبريطانية، في عهد (تاتشر)، أدّت إلى هجر (دور الدولة الفاعل) الذي دعا له المفكر الاقتصادي (كينز)، عام 1936. وتلت ذلك موجات محمومة من الخصخصة، وتغييب الأنظمة والتشريعات الاقتصادية، وتقليص حجم ودور الحكومة الاقتصادي بشكل غير مسبوق، مما أدّى إلى ظهور ممارسات اقتصادية ومالية خاطئة، لأنها مدفوعة بحافز الربح السريع، والجشع البشري، ساهمت في هذه الممارسات، مؤسسات النظام الدولي، مثل: (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، التي ساهمت في تشجيع الخصخصة، والانفتاح المتسرّع، في غياب رقابة الدولة، مما ساهم في توليد الأزمات، حيث تضررت (الدول النامية)، بسبب غياب تمثيلها في المؤسسات المالية الدولية، نتيجة القرار الأميركي، بفك الارتباط بين الدولار والذهب عام 1971، مما أدى إلى انهيار النظام النقدي في (نظام بريتون وودز، 1944)، واعتماد الدولار كعملة الاحتياطي الرئيسة لدول العالم.

أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة (2008):

فوجئ العالم، بالإعلان عن مؤشرات أزمة مالية اقتصادية عالمية، في (8/8/2007)، وفوجئ أكثر عندما بلغت الأزمة ذروتها بعد انفجارها، وأصبح تاريخ (15/9/2008)، المسمّى (الثلاثاء الأسود)، تاريخاً أسود للاقتصاد العالمي. ولم تكن (أزمة الرهن العقاري) في الولايات المتحدة، إلاّ (الشرارة) التي أشعلت العالم. فقد تبيَّن الفارق بين (الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي)، و(الاقتصاد المالي الوهمي) من خلال النظرية الأورو – أمريكية، حول (المال يلد مالاً)!!، حيث قال الاقتصادي، مارتن فيلدشتاين، (جامعة هارفارد).: (نحن الآن في أوج الأزمة المالية الناجمة عن (سوء التسعير الخطير) لكافة أشكال المجازفة، فضلاً عن (انهيار فقّاعة الإسكان)، ومع ما بدأ كمشكلة مع قروض الرهن العقاري الثانوي. تفاقمت الأزمة، وهو ما انعكس في استيلاء (بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي) على المؤسستين، شبه الحكوميتين اللتين تعملان في تقديم (قروض الرهن العقاري): (فان ماي، وفريدي ماك)، وهو ما يكلف (دافع الضرائب الأمريكي)، مئات المليارات من الدولارات. إضافة إلى إفلاس (ليمان برذرز)، وبيع (ميريل لينش)، وهو ما عكس هبوطاً حاداً في أسعار المساكن، وتوافر العدد المتزايد من المساكن، التي أصبحت قيمتها في السوق، أقل من قيمة أقساط الدين المتبقية عليها، وهذا ما يؤدي إلى استمرار الفجوة المتنامية بين (قروض) الرهن العقاري، و(أسعار المساكن) في زيادة معدلات التخلف عن السداد. وكلما اتسعت الفجوة بين (قيمة المساكن) في السوق، وقيمة الأقساط المتبقية عليها، كلما كثرت حالات التخلف عن السداد. وهذا أدى إلى:

أولاً: إعادة النظر في قيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، باعتبارها المنبع الحقيقي لاندلاع الأزمات (1929، و2008)، بسبب اتباعها للنظام الاقتصادي الحُرّ، بتجاهل المفاهيم الاجتماعية، والإنسانية التي تأخذ في الاعتبار (أخلاقيات المهنة). فقد قادت

الأزمة الأولى (1929-1933) إلى الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من خلال بروز النازية والدكتاتورية، المعززة بشهوة السيطرة على العالم. وتولد عن أزمة الرهن العقاري الحالية، رغبة شعبية ودولية في أن تظهر (قيادة جديدة متعددة الأطراف)، تأخذ في الحسبان، مصالح (الدولة المتقدمة، والدول النامية معاً)، بشكل عادل ومتوازن.

ثانياً: إعادة النظر في أسس النظام الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي، الحالي: (الاقتصاد الحرّ)، الذي قاد العالم إلى حافة الهاوية، وضرورة الاهتداء إلى (التنمية الإنسانية الأخلاقية).

ثالثاً: كشفت هذه الأزمة عن سطوة (اقتصاديات التوظيف المالي) على حساب (الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي)، بفعل موجات (غسيل الأموال غير المشروعة)، وتغلغلها في دورة الدم المالية، وتعطلت أساسيات الاقتصاد، التي يفترض أن تحدد (قيمة الأصول المالية والإنتاجية المختلفة)، وأخلت المجال لسياسة (السوق الحرّ)، الذي تهيمن عليه القوى المسيطرة لحيتان الأسواق المالية والنقدية والسلعية، التي امتلكت (سلاح الشائعات)، للتحكم في الأسواق لمصلحتها الذاتية، مستعينة بالسلطة الفاسدة، حيث نسجت هذه (الحيتان)، علاقات واسعة خفية وظاهرة مع السلطة، مما أدى إلى الفساد الحكومي. ولهذا، جاء إفلاس (بنك ليمان برذرز)، رابع أكبر بنك في أميركا، بمثابة (تسونامي مالي)، جعل المحللين يسمونه (الثلاثاء الأسود، 15/9/2008)، سبقه إفلاس (11 مصرفاً)، وإفلاس الشركات الكبرى. وكان العامل الرئيس في ذلك، هو: (الابتعاد عن المنظومة الإنتاجية والاعتماد على القطاع المالي القائم على مبدأ التعامل مع (أصول) من الصعب السيطرة عليها). وبالتالي، فإن الفشل في التدخل الحكومي، سوف يؤدي إلى (الكساد). مما جعل الولايات المتحدة تستغيث بالقوى الاقتصادية الدولية:

- (الصين)، لأنها تمتلك (تريليون دولار) من الأصول الدائنة للولايات المتحدة.
- (السعودية، ودول الخليج)، التي لها أرصدة دولارية كبرى.
- (اليابان).

وذلك من أجل (جدولة ديون الرهن العقاري)، وادَّعى (جورج بوش، 23/9/2008)، بأن المسؤولية تقع على (المستثمرين) الذين تدفقت أموالهم إلى الولايات المتحدة. واتخذ قراراً بدعم المؤسسات المتعثرة، بمبلغ (700 بليون دولار)، من خلال (إصدار سندات خزينة)، وعرضها للبيع على حكومات (الصين، واليابان، والسعودية، ودول الخليج)، لإنقاذ الاقتصاد الأميركي. ووضعت (أوروبا)، خطة للإنقاذ المالي، (1000 مليار دولار)، وحمَّلت المسؤولية الأولى عن الأزمة للولايات المتحدة. ونتيجة لهذه الأزمة، قُدّمتْ مناقشات جديدة، مثل:

- البحث عن إيجاد (عملة عالمية موحدة) جديدة.
- البحث عن صياغة جديدة (عدم الربط بالدولار).
- اقتراح أن يكون الربط مع عملات متعددة (اليورو، الدولار، اليوان الصيني).
- تخفيض سعر النفط، أمرٌ مصطنع، جاء لدعم الولايات المتحدة من أجل تحسين اقتصادها، على حساب التنمية المحلية الوطنية في البلدان النامية المصدّرة للنفط.
- انتقلت الأزمة إلى (الاقتصاد الحقيقي)، مثل: شركات صناعة السيارات، مما أدّى إلى تصاعد في معدلات البطالة، بطرد العمّال.
- من خلال التحكم في تغيير (سعر الفائدة)، يتحكم (مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي) في (سعر صرف الدولار)، يومياً، في المستويات التي تخدم المصالح الأميركية. فالأزمة هي أزمة (الأسواق الوهمية)، مثل: (حجم الأموال الإضافية (7 تريليون دولار) في السوق الأميركي، أقل بكثير من حجم (الأصول، والقروض المعرضة للخطر، التي تصل إلى أضعاف هذا المبلغ)، هي تعتمد على التوقعات.
- وهناك سبب آخر لتصاعد (الدين العام الأميركي)، هو افتعال الحروب في (العراق، وأفغانستان). فقد بلغت تكلفة الحرب على العراق، ما قيمته: (371.000 دولار كل دقيقة واحدة)، وبلغت تكلفة (مكافحة الإرهاب)، وهي أيضاً، قضية مصطنعة اخترعها (المحافظون الجدد)، ما قيمته (195 بليون دولار).

أزمة الكويت (1982)، والأردن (1988-1992)

تعرض (الأردن) لأزمة اقتصادية في الفترة (1988-1992)، كان من آثارها، (حسب محمد سعيد النابلسي)، ما يلي:

1. تكريس مشكلة (الدين العام الخارجي)، وتعميقها، حيث لا يزال الأردن يعاني منها.
2. فقدان أكثر من (50%) من قيمة الدينار الأردني.
3. انكشاف (الجهاز المصرفي) على حلقات ضعيفة، وثغرات خطيرة في هيكليته وأخلاقياته.

4. تعرض (الخزينة العامة) لعجز مالي فادح بالعملية المحلية، وفقدان قدرتها على تسديد الالتزامات الخارجية بالعملات الأجنبية.

5 .خلق مشكلة تضخم كبرى، أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية.

- حدوث شرخ عميق في هيكلية الجهاز المصرفي عبر الأزمة التي عصفت بملاءة وسيولة (بنك البتراء، وبنك الأردن والخليج).

- هبطت قيمة الدينار من (ثلاثة دولارات) في بداية عام 1988 إلى (دولار ونصف) في نهاية عام 1990. بلغ (الاحتياطي) من العملات الأجنبية في نهاية 1988، أدنى مستوى له في تاريخه، وأصبح (سالباً) بمبلغ (111.5 مليون دولار). وقد تمت معالجة الأمر، حيث فرض (البنك المركزي)، على البنوك، (احتياطي إجباري بنسبة 35%)، وتأمين الحصول على (مساعدات عربية عاجلة)، على هيئة قروض أو منح، وإعادة بناء الكتلة النقدية للاحتياطي من العملات الأجنبية.

- أما (أزمة (سوق المناخ)، في الكويت)، فقد كانت أسبابها، هي:

1.سيولة مفرطة لم تجد لها منافذ استثمارية.

2.ضعف الرقابة والتنظيم للسوق المالي، وضعف الإدارة الاقتصادية والمالية والمصرفية للاقتصاد الوطني.

- ومن مظاهر هذه الأزمة المالية:

1.يعود الارتفاع الحاد في قيمة التداول والأسعار إلى النمو السريع في السيولة المحلية، في الوقت الذي كان يعاني الاقتصاد من محدودية الطاقة الاستيعابية، وعدم توافر قاعدة البيانات حول الشركات المساهمة، وعدم توافر التشريعات التي تحكم نشاط السوق.

2.بيع الأسهم مقابل شيكات مؤجلة الاستحقاق: (28 ألف شيك مؤجل، قيمتها (92 مليار دولار)، أي ما يزيد على دخل الكويت من النفط ثلاث مرّات).

3. إقامة سوق موازية غير رسمية (سوق المناخ)، للتعامل بالأسهم الكويتية والخليجية دون تنظيم أو رقابة رسمية.

- أما في عام (2008)، فقد بلغت قيمة (الاحتياطي) من العملات الأجنبية في (الأردن)، (6.9 مليار دولار)، وتحسن الاقتصاد الأردني عام 2007، وأصدر (البنك المركزي الأردني)، قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال، وأنشأ (نظام إنذار مبكر) للبنوك. وبلغت أرباح البنوك في نهاية عام 2007، حوالي (400 مليون دولار).

خاتمة:

يعالج (البروفسور فؤاد حمدي بسيسو) في الفصل الثامن: (الاقتصاد المصرفي الإسلامي: الإطار المفاهيمي والتطبيقي)، وفي الفصل التاسع (إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي)، وفي الفصل العاشر: (عالمية النظام المالي الإسلامي والأزمات المالية)، ويضع في الفصل الحادي عشر دليلاً للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، وملحقاً لشرح أهم المصطلحات المستعملة في الكتاب.

- أعتقد أنَّ هذا الكتاب، هو من الكتب الهامة، حول (علم إدارة الأزمات) في الوطن العربي، وأنصح المتخصصين في كل فروع الاقتصاد والإدارة بقراءته، خصوصاً أساتذة وطلبة العلوم الإدارية، وذلك لأنَّ (البروفيسور بسيسو) يمتلك خبرة واسعة في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

تناص معماري

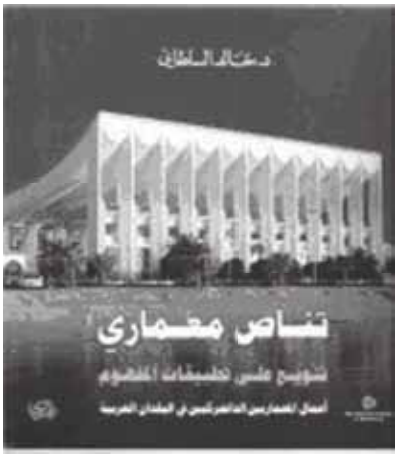

مراجعة رمزي الغزوي*

من بين الكتب الهامة التي صدرت خلال العامين الماضيين كان كتاب تناص معماري للمهندس خالد السلطاني، هذا الكتاب الذي جاء مختلفا عن التقليد والرتابة، إبتداء من عنوانه الذي استعار كلمة تناص من النقد الأدبي ليسحبه على فن جميل من فنون البشرية هو هندسة العمارة، وهذا الكتاب الصادر عام 2007 عن دار المدى ويقع في 330 صفحة من القطع الكبير وبمواصفات فاخرى، وهو يستقي اهميته المعمارية من جانبين: فهو يثري المرجعية الفكرية لمصممي تلك الأبنية بقيم معمارية مختلفة من جانب، ومن جانب آخر يقدم للمعماري المحلي تمرينًا ملموسًا لأهمية تلك القيم، والمبادئ المألوفة لديه، من خلال قراءتها بنكهة خاصة، متاتية من تأويل الآخر وتفسيره لها، ضمن معايير ثقافته المختلفة، وضمن مستوى معارفه المهنية.

وبصورة مقربة، يشتغل الكتاب على منهاج إعادة فهم وتقييم العناصر المألوفة لعمارتنا، ضمن رؤى مخالفة، قادرة بحكم تميز منجزها، أن تمنحها حياة أخرى، وتجعل منها جزءًا من تطبيقات الخطاب الحداثي المار بمقارباته المتنوعة، المتخم بها المشهد المعماري العالمي.

أما التناص (Intertextuality)، فهو مفهوم شائك، ومتنوع في طروحاته، تبعًا لمفاهيم النقد المعماري الحداثي، لكنه أساسًا مفهوم نقدي أدبي، نحتته الناقدة البلغارية الأصل «جوليا كريستينيا،» وحددته بلوحة فسيفسائية من الإقتباسات، وكما أن كل نص هو تشرّب وتحويل لنصوص أخرى، كما أنه تقاطع داخل، مأخوذ من نصوص أخرى.

ومجال التناص لا يقتصر على الجانب الأدبي، وإنما يضم كل ما انتجته الحضارة الإنسانية من علوم وآداب وفنون؛ ولهذا فهو يوظف في آليات النقد المعماري أيضًا. ويتوخى التناص هنا دراسة تداخل القيم والأفكار، التي تعود لثقافات مختلفة ويجعل من ذلك التداخل حاضنة فكرية، يستقي منها المصمم افكاره المعمارية.

كما أن التناص معني في كشف العلاقات الثنائية، بين منجز معماري محدد (باعتباره نصًا ابداعيًا)، وبين اطروحة معمارية أخرى. إنه ينشد إلى إدخال قيم هجينة، تعود لثقافات متنوعة، ولطروحات معمارية محددة، وتجعل منها خطابًا لمرجعية فكرية، تنهض عليها الممارسة الإبداعية. فقيم الأثر المميز معمارياً، والإستثنائي في فكريته التصميمية، والمنتمي إلى ثقافة الآخر، ينبري بمدلول آخر، يضاف إلى مدلوله الخاص والمعرف به، ضمن سياق المفاهيم الثقافية والمعمارية، التي ينتمي إليها، عبر قراءة مختلفة وتأويل مغاير.

ونرى من خلال نصوص الكتاب، أن عملية التناص المعماري هي عملية إبداعية، يلجأ إليها المعمار بمحض رغبته سعيًا لإثراء منجزه التصميمي. فهي في هذا المفهوم، لا تلغي شخصية المعمار/المؤلف: المتناص بمنجزه مع الآخر، بمعنى آخر ليس ثمة «موت لمؤلف،» وفقًا لاطروحة «رولان بارت،» الشهيرة في عالم النقد. بل ربما العكس صحيح، إذ أن فعالية التناص تكرس حضور المعمار في العملية الإبداعية، وتمنح منجزه نكهة خاصة، تكون في أغلب الحالات نكهة فريدة واستثنائية الخصائص.

وهي بهذا لا تلغيه كما أنها قطعاً لا تميته!. فهي تشير إلى قيمة الفعل الإبداعي له، وتؤكد على إجراءات الناتج التصميمي المتحصل، كونه ناتجًا متجاوزًا لدلالات القيم التناصية، من خلال آليات التأويل، التي يوظفها المبدع؛ سعيًا للحصول على قراءة أخرى لها.

يسعى هذا الكتاب من خلال فصوله الثلاثة، وملاحقه، وخاتمته، وصوره المدهشة، يسعى إلى كشف مفهوم التناص المعماري، ضمن ممارسة المعماريين الدانمركيين، في تصاميمهم المخصصة للأرض العربية. وهيكلية الفصول مبنية بمعمار يبتغي منه الإحاطة الموضوعية، لتلك الفعالية وكشف خصائصها كشفًا دقيقًا.

* كاتب– الأردن